

Distr.: General  
26 June 2014  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيَّه رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة من الممثل الخاص للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لدى الأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هارالد براون

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الموجهة من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

باسم الشعب السوري والاتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (الاتلاف السوري)، وانطلاقاً من مسؤوليتي الرسمية، أريد أن أوجه انتباهكم إلى الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة من جانب النظام السوري، في خرق مباشر لقرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤).

فبعد مرور أربعة أشهر على الطلب الصادر بالإجماع عن مجلس الأمن بوضع حد للعنف في سورية، لا تزال الحالة الإنسانية في البلد تشهد مزيداً من التدهور. وقد سُجِّل حتى الآن وجود ما يقرب من ثلاثة ملايين سوري كلاجئين. وهناك تسعة ملايين شخص بحاجة إلى الرعاية، في حين لا تتاح إمكانية الحصول على الغذاء والمياه والرعاية الطبية لـ ٢١٤ ٠٠٠ من السوريين في المناطق المحاصرة. وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، فإن الحالة في سورية لا تحقق تحسناً. بل إن حياة عامة السوريين، على العكس من ذلك، تزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

والوضع يجب ألا يكون على هذا النحو. وستشهد حياة الملايين تحسناً على الفور في حال التزام النظام السوري بواجبه القانوني المتمثل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤). لكن النظام السوري يرفض باستمرار القيام بذلك. بل إنه يشنُّ يومياً الهجمات العشوائية على المدنيين الأبرياء والمرافق الطبية والمدارس، في انتهاك مباشر للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

وخلال الشهر الماضي وحده، ارتكب النظام السوري ثلاث مجازر في مواقع مدنيّة في الشجرة وسقبا والسكري. وعلى النحو المبين بالتفصيل في الضميمة ١، قصفت القوات الجوية التابعة للنظام، في ١٨ حزيران/يونيه، مخيماً مرتجلاً للمشردين داخلياً في جنوب سورية، في مجزرة وحشية خلّفت ما يزيد على ٥٠ قتيلاً من بينهم نساء وأطفال. ودفع الدمار بالأمن العام إلى الإعراب عن الإدانة "بأشد العبارات للقصف العنيف المتواصل والهجمات الجوية واستخدام البراميل المتفجرة من جانب الحكومة السورية". وقبل يومين فقط من ذلك، ألقت القوات الجوية التابعة للنظام السوري براميل متفجرة على حيّ مدني في السكري، حلب، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٤٥ شخصاً.

وتعرضت أيضا المرافق الطبية والموظفون الطبيون لعنف النظام. فعلى مدى الشهر الماضي، هاجمت قوات النظام اثنين من المرافق الطبية في ريف دمشق وريف إدلب، مما أسفر عن مقتل أكثر من اثني عشر شخصاً وتعرض هذين المرفقين للخراب. وفي ٣ حزيران/يونيه، قصف النظام السوري مكتب رعاية الاحتياجات الخاصة التابع للهِلال الأحمر السوري في حمص، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص.

وواصلت القوات المسلحة السورية، طوال الشهر الماضي، فرض حصارها على كل من الغوطة الشرقية ودارياً واليرموك والحجر الأسود ومعظمية الشام، في محاولة لتجويع مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء لحملهم على الخضوع. وعلى نحو ما ذكر الأمين العام مؤخراً، فإن "تجويع المجتمعات المحلية المحاصرة لحملها على الاستسلام ليس انتصاراً". لكن هذه هي على وجه التحديد الاستراتيجية التي يستخدمها النظام السوري في مناطق مثل حمص، حيث أعلن عن وقف لإطلاق النار مؤخراً على أساس الإكراه والتجويع المتعمد.

والعرقلة المقصودة التي يمارسها النظام السوري هي نقيض صارخ للتفاني الذي أبداه الائتلاف السوري وشركاؤنا على الأرض، بما في ذلك الجيش السوري الحر ووحدة تنسيق المساعدة والحكومة المؤقتة، في إطار الجهود التي نبذلها من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤). فلقد قمنا، على مدى الشهر الماضي، بما يلي:

١' **وقف الاستخدام العسكري للمستشفيات في حلب - على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٠ من القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)**، عمل الجيش السوري الحر مؤخراً على وقف الاستخدام العسكري لمستشفيات وطنيين في مدينتي حلب وأعزاز، وكانت تحتلها في وقت سابق قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي أعقاب النجاح الذي حققه الجيش السوري الحر في تحرير هذين المستشفيات اللذين كانا يخضعان لسيطرة قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام، أوعزت قواتنا إلى المجالس المحلية أن تبدأ تشغيل هذين المرفقين بمساعدة من المنظمات غير الحكومية الدولية؛

٢' **العمل على رفع الحصار عن دير الزور - على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٥ من القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)**، عمل الائتلاف السوري بنشاط على رفع الحصار عن دير الزور، حيث يعيش حالياً ٣٠.٠٠٠ إلى ٤٠.٠٠٠ شخص تحت حصار قوات بشار الأسد في الجنوب والغرب، وقوات الدولة الإسلامية في العراق والشام في الشمال والشرق. وقد خصّصت الحكومة المؤقتة السورية مؤخراً ٨٥ مليون ليرة سورية لدعم النازحين من دير الزور، ومنهم ما يزيد على ١٥٠.٠٠٠ شخص اقتلَعوا من ديارهم؛

٣' إيصال المساعدة إلى مدن الجنوب السوري - على النحو المنصوص عليه في الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، تعاونت وحدة تنسيق المساعدة مع المنظمات المناهجة من أجل توفير الإغاثة بصورة مأمونة إلى المحتاجين في درعا والقنيطرة، وقد جرى إيصال ٢٠٣١ طناً من الطحين، بالإضافة إلى الأدوية. وأنجزت وحدة تنسيق المساعدة إقامة مخيم الشجرة للاجئين، مع تجهيزه بالتسهيلات اللازمة للطبخ والصرف الصحي ودورات المياه. وقد بات المخيم يستوفي المعايير المحددة في الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية (معايير المشروع العالمي). وأعلنت وزارة الصحة التابعة للحكومة المؤقتة عن تشكيل مديرية الصحة في محافظة القنيطرة، التي تعمل حالياً على توفير اللوازم الطبية للمحتاجين؛

٤' تلقيح ١,٣٩ مليون طفل سوري ضد شلل الأطفال - على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٨ من القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، قامت فرقة عمل مكافحة شلل الأطفال، التي تُديرها وحدة تنسيق المساعدة، بتلقيح ١٧٣ ٣٩٣ ١ طفلاً سورياً خلال الجولة السادسة من حملتها لمكافحة شلل الأطفال في حلب وإدلب وحماة ودير الزور واللاذقية والرقة والحسكة؛

٥' نبذ الإرهاب ومحاربة قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام - على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٤ من القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، تصدّى الجيش السوري الحر لعمليات التوغل التي نفذتها قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام في شمال سورية، وتمكّن من إيقاع الهزيمة بهذه القوات المتطرفة في حلب وإدلب. وعلى نحو ما أثبتناه مراراً وتكراراً، فإن قوات الجيش السوري الحر إنما هي متّحدة في نبذ الإرهاب بجميع مظاهره. والشعب السوري يأبى التطرف، ولا يريد أن تغزو قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام أراضيه. وهذا ما دفعنا، في شهر حزيران/يونيه، إلى الإعراب في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن عن إدانتنا لسطوة إرهاب تلك القوات في العراق؛

٦' المطالبة بتنفيذ بيان جنيف - على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، لقد ألح الائتلاف السوري على إيجاد حل سياسي للتراع السوري. وفي حزيران/يونيه، أصدرنا بياناً للتأكيد مجدداً على التزامنا بالعملية السياسية والمطالبة بالتنفيذ الكامل والفوري لبيان جنيف. ولا يزال الائتلاف السوري يرى أن بيان جنيف هو إطار لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وهو ما أكدّه من جديد الأمين العام مؤخراً؛

٧' حضور مؤتمر القمة العالمي للقضاء على العنف الجنسي في حالات التراع - على النحو الوارد في الفقرة ١ من القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، أرسل الائتلاف السوري وفداً

رسمياً برئاسة نائب رئيسه، نورا الأمير، إلى مؤتمر القمة العالمي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، المعقود في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه. وضم الوفد أيضاً تغريد الحجلي، وزيرة الثقافة وشؤون الأسرة في الحكومة المؤقتة، وهفارون شريف، عضوة الائتلاف السوري والمجلس الوطني الكردي، وأسماء الفراج، المعتقلة سابقاً. وحضر الوفد الاجتماعات الرسمية والجانبية على السواء، بما في ذلك اجتماع مع الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وألقت نورا الأمير، نائب الرئيس، كلمة في الاجتماع الوزاري، حيث ناقشت التقدم الذي أحرزه الائتلاف السوري في مكافحة العنف الجنسي والجهود التي يبذلها فيما يتعلق بالمساءلة والعدالة الانتقالية.

والائتلاف السوري ملتزم، إلى جانب شركائه في الميدان، بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤). ولا بد من أن يُتاح لجميع السوريين الحصول على المساعدة الإنسانية، بصرف النظر عن دينهم أو طائفتهم أو إثنيتهم أو توجههم السياسي. لكن رغم بذل قصارى جهدنا، لا يزال ملايين السوريين محرومين من المساعدات التي تهدف إلى إنقاذ الأرواح، نتيجة لرفض النظام السوري الالتزام بالقانون الدولي.

وإذا ما أُريد إنقاذ الأرواح في سورية، فمن الضروري ألا يسمح مجلس الأمن بأن يكون تصلب موقف الأسد على حساب الملايين من السوريين. لذا يطلب الائتلاف السوري، باسم الشعب السوري، أن يعمل أعضاء مجلس الأمن دون إبطاء من أجل إنقاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الصادر عن المجلس، لا سيما من خلال دعوة الأمم المتحدة إلى تنفيذ طلب إيصال المساعدات عبر الحدود إلى الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة. ويقف الائتلاف السوري والجيش السوري الحر على أهبة الاستعداد لإتاحة إيصال المساعدات على نحو آمن في المناطق التي تخضع لسيطرتنا. وقد حان الوقت لكي تمارس الأمم المتحدة ولايتها القانونية لتيسير إمكانية إيصال المساعدات.

ولا بد أيضاً من أن يرفض أعضاء مجلس الأمن سياسة النظام السوري القائمة على تجويع السكان لحملهم على الخضوع. وفي حالات مثل حالة حمص، ينبغي للمجلس أن يكون واضحاً في القول إنه لا يمكن أن يقبل بوقف مؤقت للأعمال القتالية على أساس سياسة وحشية وغير قانونية تتبّع الحصار وسيلة للحرب. ولا بد من اعتبار عمليات وقف إطلاق النار على غرار التي تم التوصل إليها في حمص بوصفها عمليات رادعة، لا نموذجاً، في جهود التوسط لإبرام اتفاقات سلام في المستقبل.

إن الخسائر المتزايدة في الأرواح والمأساة الإنسانية التي تشهدها سورية ليست قدراً محتوماً. ومن الممكن وضع حد لممارسات النظام السوري، ولممارسات قوات الدولة

الإسلامية في العراق والشام أيضا. ولا يزال من الممكن أن ترى النور سورية ديمقراطية، مستقرة، قائمة على التعددية وسيادة القانون. لكن هذا الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات دولية متضافرة بمبادرة من مجلس الأمن العاقد العزم. وإنما نطلب، باسم الشعب السوري، أن يتحدثوا الوحدة اللازمة لوقف المعاناة في سورية، وإحلال السلام والاستقرار في بلدنا.

(توقيع) نجيب الغضبان

الممثل الخاص للائتلاف السوري لدى الأمم المتحدة

## الضميمة ١

## عدم امتثال النظام السوري لقرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)

'١' الفقرتان ١ و ٢: يُدين مجلس الأمن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ويطالب جميع الأطراف بالكف عن هذه الأعمال، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، والاحتجاز، والتعذيب، وسوء المعاملة.

## انتهاك: احتجاز غير قانوني بعد وقف إطلاق النار في حمص القديمة

- في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدر مجلس المحافظة في حمص بياناً (انظر الضميمة ٢) للإعراب عن قلقه العميق في أعقاب وقف إطلاق النار في حمص.

- وأشار المجلس إلى أنه في أعقاب وقف إطلاق النار في حمص، غادر عدد كبير من الشبان المناطق المحاصرة في حمص، وقد جرى نقلهم إلى مدرسة الأندلس في حي الدبلان الخاضع لسيطرة النظام. وعندما كان وفد الأمم المتحدة موجوداً هناك، أُطلق سراح عدد كبير من المحتجزين في مدرسة الأندلس. لكن بعد مغادرة وفد الأمم المتحدة، بدأ مسؤولو النظام بمضايقة الذين ظلوا محتجزين في المدرسة. وقام مسؤولو النظام أيضاً باحتجاز عدد من الشبان عند نقاط التفتيش من الذين سبق أن أُطلق سراحهم.

- لم تتوافر أي وسيلة للاتصال بالمحتجزين. ووفقاً لشهود عيان، صادر مسؤولو النظام بطاقات هوية المحتجزين في المدرسة، وحولوا المدرسة إلى مرفق احتجاز من خلال وضع بوابات حديدية عند كل باب من أبواب المدرسة.

- وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ على وجه التقريب، نُقل ٢٠ شاباً إلى فرع أمني مجاور في حمص. ولم يجر أي اتصال معهم، وأفيد بأن مسؤولي النظام ارتكبوا عملية إعدام جماعي بحق المحتجزين.

- وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، نُقل جميع المحتجزين في مدرسة الأندلس إلى مكان مجهول.

'٢' الفقرة ٣: على جميع الأطراف الكف فوراً عن الهجمات التي تشنها ضد المدنيين، فضلاً عن الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان.

## انتهاك: مجزرة الشجرة

- لا يزال النظام السوري يستخدم الأسلحة العشوائية ضد المدنيين والمواقع المدنية. وفي حزيران/يونيه، واصل النظام ممارسة إلقاء الراميل المتفجرة الثقيلة بصورة عشوائية على المناطق المدنية. وعادةً، تقوم الطائرات التابعة للنظام بإسقاط عدة براميل متفجرة تفصلُ بين كلِّ منها بضع دقائق، بهدف إيقاع عدد أكبر من القتلى والجرحى، بما في ذلك لردع أو إصابة أو قتل أول المسعفين، بمن فيهم المساعدون الطبيون والعاملون الآخرون في المجال الطبي.

- في الساعة ١٤:٠٠ من يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ألقى الجيش السوري براميل متفجرة على مخيم الشجرة للاجئين، وهو مخيم للاجئين المشردين يقع بالقرب من الحدود الأردنية. ويشمل مخيم الشجرة ٤٣٠ خيمة ويؤوي أكثر من ٤٠٠ أسرة من السوريين النازحين من حمص، وبيروت في ريف دمشق، ونوى في درعا. ويقع المخيم على مسافة كيلومترين من الحدود الأردنية بالقرب من مخيمٍ ومن عيادة الشجرة.

- وكانت وحدة تنسيق المساعدة قد عملت على إنشاء المخيم. وأصيب في العملية المئات من اللاجئين وقتل أكثر من ٥٠ شخصا، معظمهم من النساء والأطفال. ونظرا للعدد الكبير من الإصابات التي تعرض لها الضحايا وما نجم عن القصف من تقطيع لأوصال الضحايا، كان من الصعب تحديد عدد القتلى والجرحى بدقة. وتشير تقديرات المقيمين في المخيم إلى أن أعداد الضحايا يتجاوز ما أُفيد عنه حتى الآن.

- وفي حين لا تزال حثث القتلى مجهولة الهوية، فقد حُددت هوية القتلى التالية أسماءهم:

- وليد محمد الطياسنة، ٤٣ سنة
- حنان وليد الطياسنة، ١٧ سنة
- لينا وليد الطياسنة، ١٦ سنة
- ندى وليد الطياسنة، ١٢ سنة
- محمد أمين وليد الطياسنة، ٨ سنوات
- خلدون وليد الطياسنة، ٤ سنوات
- مالك مدين الراجح، ١٩ سنة

- رؤى مدين الراجح، ١٤ سنة
- سيف مدين الراجح، ١٢ سنة
- محمد مدين الراجح، ٩ سنوات
- ياسمين مدين الراجح، ٧ سنوات
- نرمين مدين الراجح، ٤ سنوات

- وفراً الكثيرون من المقيمين في المخيم على إثر سقوط البراميل المتفجرة، في ظل انتشار حالة من الذعر والخوف الشديدين. ولا يزال هناك عدد كبير من الأشخاص في عداد المفقودين.

#### انتهاك: مجزرة سقبا

- في الساعة ١٥:١٣ من يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قصفت طائرة من طراز "ميغ" (MiG) تابعة للنظام السوري منطقة مدنية مزدحمة في سقبا، ريف دمشق، مما أسفر عن وقوع وفيات وإصابات بالغة ودمار كبير في الهياكل الأساسية المدنية. وكان معظم القتلى والجرحى من النساء والأطفال وكبار السن. ونظرا إلى وقوع أكثر من ٤٠ جريحا في الهجوم، نُقل بعض المصابين والقتلى إلى المرافق الطبية في القرى المجاورة نتيجةً لاحتفاظ المرافق الطبية في سقبا.

#### انتهاك: مجزرة السكري

- في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ألقى النظام السوري براميل متفجرة على حي السكري في حلب، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٤٥ شخصا وتدمير مبنى مدني تدميرا كاملا، وإلحاق أضرار بأربعة مبانٍ أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، دُمّرت العشرات من المحلات التجارية بعد اشتعال النيران فيها وانتشار الحريق في المنطقة من جراء القصف. وكانت المستشفيات مكتظة على إثر وقوع أكثر من ١٢٠ جريحا.

- وفي حين لا يزال يتعين تحديد هوية القتلى بصورة كاملة، فقد حُددت حتى الآن هوية القتلى التالية أسماؤهم:

- محمود أحمد بنود، ٣٧ سنة
- محمد مصطفى باتيتي، ٣٦ سنة
- رضوان محمد العبدالله، ٥٢ سنة

- أنس محمد كشكش، ٢٦ سنة
- حسام حسن حسون، ٣٤ سنة
- صلاح الدين درويش، ٧٠ سنة
- أبو علي سدر، ٣٧ سنة
- رضوان أيوب، ٥١ سنة، كان يعمل في مكتب المعونة الإنسانية في السكري
- فوزي بستاني، مدير قسم الخدمات في السكري
- مصطفى بولص (أبو المؤيد)، من مدينة منبج
- أنس خوجة، ٢٦ سنة
- عبد الفتاح كرزون، ٣٥ سنة
- محمد وليد صدّيق، ٣٨ سنة
- محمد أحمد كردي، ٢٩ سنة
- محمد أحمد ستر، ٣٧ سنة
- محمد شياح معروف (يُعرف أيضا باسم شياح الحلبي)، ٢٥ سنة
- أحمد منصور صباغ، ٢١ سنة
- زكريا عادل شريمو، ٣٥ سنة
- ضحية مجهولة الهوية كانت تباع منتجات للتنظيف عند وقوع القصف، يقدر عمرها بـ ٢٥ سنة
- اسماعيل علي عجوز
- زكريا جليلاتي
- بسام حرّاط
- صلاح زينو
- وليد زينو

- وأدت البراميل المتفجرة أيضا إلى تدمير مكتب يُستخدم لتوزيع المساعدات الإنسانية، وكان عدد كبير من المدنيين متجمّعين فيه مما أسفر عن وقوع عدد مرتفع من القتلى.

### انتهاك: استخدام النظام السوري لغاز الكلور

- في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، قصف النظامُ منطقة التمانعة في ريف إدلب وكفرزيتا في ريف حماة باستخدام غاز الكلور.

- وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، نشرَ المجلس الطبي في مدينة عربين في الغوطة الشرقية، ريف دمشق، تقريرا عن تسع حالات من التسمم بالكلور بدرجات متفاوتة. وقد توفي شخصان من المصابين بالتسمم وظل اثنان آحران فاقدين للوعي وفي حالة حرجة. وأفاد الخمسة الآخرون عن حالات من الصداع الشديد واشتكوا من ضيق في التنفس دون أن تظهر عليهم أيُّ من علامات انقباض الصدر. وتوافرت إفادات لشهود بأن الشخصين اللذين توفيا أصيبا بتزف أسفل الملتحمة.

٣' الفقرتان ٨ و ١٠: على جميع الأطراف الكف فورا عن شن الهجمات الموجهة ضد المرافق الطبية وغيرها من المنشآت المدنية والأفراد العاملين في المجال الطبي، وتوفير الرعاية الطبية للمحتاجين على سبيل الأولوية وإلى أقصى حد ممكن.

### انتهاك: هجماتُ النظام السوري على المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي

- شنَّ النظام في الشهر الماضي هجمات على اثنين من المرافق الطبية هي: المرفق الطبي في زبدین، ريف دمشق، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ومستشفى باب الهوى في ريف إدلب، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي الشهر الماضي، استهدف النظام مستشفى رضوان في مدينة جاسم، درعا، وتسبب في مقتل عاملين عدة في المجال الطبي.

- أطلقت مقاتلة جوية تابعة للنظام قذيفة على مرفق زبدین الطبي في الساعة ١٧:٣٠ بعد يوم طويل من القصف. ونتيجةً للقصف العنيف على المدينة، أصيب ٤٠ شخصا بجراح، وهم كانوا يتلقون العلاج في المركز الطبي عندما استهدفت المقاتلة الجوية المرفق.

- وقُتل أكثر من تسعة أشخاص. وفي عداد القتلى، جرى تحديد هوية الأشخاص التالية أسماؤهم:

• د. خلدون الوادي، مدير مركز زبدین الطبی

• د. أبو هشام

• حسن قزموز، مساعد طبي

• برهان النمر، مساعد طبي

• محمد الشبلخ، مساعد طبي

• عماد الحرساني، سائق سيارة إسعاف

• ثلاثة مساعدين طبيين زائرين من مركز حمورية الطبي

- هاجمت مقاتلة جوية مستشفى باب الهوى في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ باستخدام اثنتين من القذائف الموجهة. وسقطت القذيفتان بالقرب من المستشفى وتسببت في إلحاق أضرار مادية جسيمة بالمستشفى، وفي إصابات بين موظفي المستشفى ووقف عمل المستشفى.

- في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أبلغت السلطات السورية أسرة د. معروف قاسم إسماعيل بأنه توفي في سجن صيدنايا، حيث كان النظام السوري يحتجزه منذ أكثر من عام لقيامه بتقديم المساعدة الطبية إلى أفراد المعارضة. وكان د. معروف من القُصير، حمص.

- في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قصف النظام السوري مصنعا للمستحضرات الصيدلانية في القاسمية في مدينة عنجارة، ريف حلب، مما أسفر عن مقتل الاختصاصية في المجال الصيدلي بشرى محمد عبد الله، التي كانت في الأصل من ريف حماة. ولحقت بالمصنع أضرار جسيمة وأصيب عدد من العاملين في المجال الطبي ومن عمال المصنع بجراح.

#### انتهاك: الهجوم على كفرزيتا

- خلال ساعات صباح يوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أسقطت طائرة تابعة للنظام السوري اثنين من البراميل المتفجرة على مستشفى الوسام في كفرزيتا في ريف حماة، مما أسفر عن مقتل لجين القدور، ابنة د. ياسر القدور، المدير الإداري للمستشفى،

وكانت تبلغ من العمر ثلاثة أشهر. ولحق الدمار بالمستشفى وبالكثير من المباني والمنازل المجاورة، وأصيب أفراد الطاقم الطبي بجراح.

#### انتهاك: الاعتداء على المنظمات الإنسانية

- في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قصف النظام السوري مكاتب رعاية الاحتياجات الخاصة التابعة للهلال الأحمر السوري في الرستن، حمص، مما أدى إلى وفاة المتطوعة نوال اليوسف وشخصين آخرين من العاملين في المكاتب. وأسفر القصف أيضاً عن أضرار مادية واسعة النطاق في مكاتب الهلال الأحمر.

#### انتهاك: هجمات النظام السوري على المرافق الدينية

- لا يزال النظام السوري يستخدم المساجد كمواقع عسكرية ويواصل قصف المساجد في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قصف النظام مسجد الدلاقي في المليحة، الغوطة الشرقية. ولحق الدمار بالمئذنة نتيجةً للقصف.

٤' الفقرات ٥ إلى ٧: على جميع الأطراف القيام فوراً برفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق. وعلى جميع الأطراف السماح فوراً للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها بتيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى السكان المحتاجين للمساعدة.

- يواصل النظام السوري فرض حصار كامل على الغوطة الشرقية ودارياً واليرموك والحجر الأسود ومعصية الشام. ويمنع النظامُ تنقل المدنيين وإيصال المعونة اللازمة لإنقاذ الأرواح، مثل الغذاء والأدوية وحليب الأطفال والسلع الطبية والوقود، سواء إلى داخل هذه المناطق المحاصرة أو إلى خارجها. ويمنع النظامُ أي وكالة أو منظمة إنسانية من دخول هذه المناطق ويواصل قصفه لها يومياً باستخدام مجموعة واسعة من الذخائر، بما في ذلك القذائف والبراميل المتفجرة.

- وفي ما يلي عدد الأشخاص المحاصرين في هذه المناطق:

- دارياً: ٧ ٠٠٠ شخص
- معصية الشام: ٢٠ ٠٠٠ شخص
- اليرموك والحجر الأسود: ٤٠ ٠٠٠ شخص
- الغوطة الشرقية: ٤٠٠ ٠٠٠ شخص

- ولا تزال نقطة التفتيش عند مخيم الوافدين التي تخضع لسيطرة النظام السوري المنفذ الوحيد إلى الغوطة الشرقية بالنسبة للمقيمين هناك أو الذين يسعون إلى إيصال المساعدات الإنسانية. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، حاول أربعة أشخاص هم محمد تيسير عنبر، وقاسم أسامة خليفة، وسامر السعسعاني، وزهير طالب، إيصال المساعدات الإنسانية وقتلوا على يد قناص تابع للنظام.
- وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، حاولت مجموعة من النساء والأطفال الفرار من الغوطة الشرقية انطلاقاً من مدينة حرستا باتجاه برزة في دمشق. واستهدف النظام السوري المجموعة بالقصف وقتل سبعة من أفرادها هم: أجد الشيخ درويش من حرستا، خمس سنوات؛ شهد أبو هبرة من سقبا، ست سنوات؛ مجد أبو هبرة من سقبا، سبع سنوات؛ غدير الحايك من عرين، سبع سنوات؛ بيان الحلاق من عرين، خمس سنوات؛ نادية الحاج علي من عرين، ٣٠ سنة؛ نورا الحاج علي من عرين، ٢٨ سنة. وأصيب أشخاص آخرون بجراح.
- ولا تزال الحالة الإنسانية تشهد تدهوراً يوماً بعد يوم في المناطق المحاصرة، ولا سيما في الغوطة الشرقية. ونتيجةً للحصار الذي يفرضه النظام، هناك نقص هائل في المواد الغذائية والأدوية، مما يتسبب في سوء التغذية، ولا سيما بين الأطفال الرضع. وفي الشهر الماضي، توفي طفلان من الغوطة الشرقية بسبب سوء التغذية وعدم توافر الرعاية الطبية.
- ويبلغ مجموع عدد السكان في الغوطة الشرقية ٣٥٣ ٥٦١ نسمة. وتخضع الغالبية العظمى للمقيمين في الغوطة الشرقية للحصار الذي يفرضه النظام السوري، على النحو المبين أدناه بالتفصيل:
- توجد في حرستا ١٥٠ ٤ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ١٧ ٨٤٥ نسمة
  - توجد في عرين ٨ ٠٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٣٤ ٤٠٠ نسمة
  - توجد في سقبا ٨٠٠ ٤ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٢٠ ٦٤٠ نسمة
  - توجد في حمورية ٥ ٠٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٢١ ٥٠٠ نسمة
  - توجد في زمكا ٣ ٥٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ١٥ ٠٥٠ نسمة

- توجد في كفر بطنا ٦٠٠ ٣ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ١٥ ٤٨٠ نسمة
- توجد في جسرين ٢٠٠ ٢ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٩ ٤٦٠ نسمة
- توجد في بيت سوا ٨٦٢ ١ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٨ ٠٠٧ نسمة
- توجد في حزة ٧٠٠ ١ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٧ ٣١٠ نسمة
- توجد في مسرابا ١٨٤ ٢ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٩ ٣٩١ نسمة
- توجد في عين ترما ١٠٠ ٢ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٩ ٠٣٠ نسمة
- توجد في مديرا ٤٠٠ ١ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٦ ٠٢٠ نسمة
- توجد في أوتايا ٧٥٣ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٣ ٢٣٨ نسمة
- توجد في بزينة ٢١٦ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٩٢٩ نسمة
- توجد في بيت نايم ٦٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٢ ٥٨٠ نسمة
- توجد في تل النشايية ٤٨٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٢ ٠٦٤ نسمة
- توجد في حرستا القنطرة ٢٤٣ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ١ ٠٤٥ نسمة
- توجد في حزرما ٥١٠ أسر ويبلغ العدد الكلي للسكان ٢ ١٩٣ نسمة
- توجد في مرج السلطان ٣٢ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ١٣٨ نسمة
- توجد في الميداني ٧٠٣ أسر ويبلغ العدد الكلي للسكان ٣ ٠٢٢ نسمة
- توجد في نولة ١٥٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٦٤٥ نسمة
- توجد في الشيفونية أهل البلد ٦٥٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٢ ٧٩٥ نسمة

- توجد في الشيفونية الوافدين ١ ٤٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٦٠٢٠ نسمة
- توجد في الريحان ٨٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٣ ٤٤٠ نسمة
- توجد في مضايا ٦٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٢ ٥٨٠ نسمة
- توجد في عدرا ١ ٠٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٤ ٣٠٠ نسمة
- توجد في حوش نصري ١ ٢٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٥ ١٦٠ نسمة
- توجد في حوش الضواهرة ٢ ٥٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ١٠ ٧٥٠ نسمة
- توجد في دوما ٣٤ ٥٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ١٤٨ ٣٥٠ نسمة
- توجد في حوش بالا ٦٥٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٢ ٧٩٥ نسمة
- توجد في زبدین ١ ٦٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٦ ٨٨٠ نسمة
- توجد في حتيّة التركمان ٦٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٢ ٥٨٠ نسمة
- توجد في البياض ٢٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٨٦٠ نسمة
- توجد في دير العصافير ١ ٠٠٠ أسرة ويبلغ العدد الكلي للسكان ٤ ٣٠٠ نسمة

#### ٥' الفقرة ١٥: على جميع الأطراف العمل على تنفيذ بيان جنيف.

- كان الهدف من مؤتمر جنيف التوصل إلى تنفيذ بيان جنيف تنفيذًا تامًا، بدءًا بإنشاء هيئة حكم انتقالية تمارس سلطات تنفيذية كاملة، ويمكن أن تشمل أعضاء من الحكومة الحالية ومن المعارضة والجماعات الأخرى، على أن تتشكّل بالتراضي.
- ومع ذلك، ففي ٣ حزيران/يونيه، أجرى النظام السوري انتخابات زائفة، ورأى المسؤولون في الأمم المتحدة، على نطاق واسع، أنها تشكل عائقًا أمام العملية السياسية، وقد أدانها المجتمع الدولي إدانة صريحة باعتبارها مزورة وغير شرعية.

- ورَكَز الائتلاف السوري على الطابع المزور للانتخابات في رسالته الموجهة إلى مجلس الأمن في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويُذكر من بين الأسباب الواردة في الرسالة ما يلي: (١) أُجريت الانتخابات في خضم العنف والدمار وفي وقت أصبح فيه نصف السكان السوريين تقريباً من المشردين. وفي ظل عدم توافر السلام، أصبحت عملية الاقتراع، في خضم الكفاح المرير للحصول على الغذاء والأمن والأمان، مهمة مستحيلة عملياً بالنسبة لغالبية السوريين؛ (٢) مَنَعَ النظام السوري أيًا من أفراد التيار الرئيسي للمعارضة في سورية من المشاركة كمنافسين في العملية الانتخابية؛ (٣) جرت عملية الاقتراع داخل سورية في المناطق التي يسيطر عليها النظام بشكل حصري تقريباً، مما حَرَمَ ما يقرب من نصف السكان السوريين من الإدلاء بأصواتهم؛ (٤) أُجريت الانتخابات في سياق يتسم بتخويف الناخبين على نطاق واسع وفي غياب مراقبين للانتخابات يتحلون بالحياد والموضوعية.
- وعلى الرغم من افتقار العملية الانتخابية التي نظمها نظام الأسد لسماوات الحرية والتزاهة والشمول، فقد أعلن النظام، في ٥ حزيران/يونيه، أن بشار الأسد قد فاز بـ ٨٨,٧ في المائة من الأصوات، وأن نسبة المقتَرعين بلغت ٧٣,٤٢ في المائة. وفي أعقاب الانتخابات، أعلن الأسد أنه سيبقى في السلطة لولاية ثالثة مدتها سبع سنوات.
- وتشكل الانتخابات المزورة التي أجراها الأسد انتهاكاً لدعوة البيان إلى إنشاء هيئة حكم انتقالية للإشراف على الإصلاحات الدستورية المفضية إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في بيئة محايدة وسلمية.

## الضميمة ٢

[الأصل: بالعربية]

مجلس محافظة حمص

المكتب الرئاسي

تقرير صادر عن مجلس محافظة حمص بخصوص التسويات ومدرسة الأندلس  
"غوانتانامو حمص"\*

بعد سياسة التجويع التي اتبعتها العصابة الحاكمة في دمشق مع الأهالي المتواجدين في  
أحياء حمص القديمة المحاصرة من قِبَل قوات النظام، وبعد كل المحاولات لفتح طرق الإمداد  
إلى هذه الأحياء عن طريق المنظمات الإنسانية، التي رافقها تجاهل العصابة الحاكمة لقرارات  
مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد تم التوصل إلى اتفاق برعاية المجتمع الدولي  
يقضي بخروج الأهالي ومَن يرغب في الخروج من المقاتلين بدون سلاحهم مع ضمان عدم  
التعرض لهم أو اعتقالهم. وبالفعل، فقد تم تنفيذ الاتفاق وخرج عدد كبير من الشبان حيث  
تم إيداعهم في مدرسة الأندلس في حي الدبلان بـحمص، الواقعة تحت سيطرة قوات النظام،  
وكانت الأمور تسير بشكل جيد أثناء تواجد ممثل وفد الأمم المتحدة حيث تم الإفراج عن  
قسم كبير من الشبان. وبعد مغادرة الوفد بدأ التضييق تدريجياً على مَن بقي محتجزاً في  
المدرسة، بالإضافة إلى إعادة عدد من الشبان المفرج عنهم من على الحواجز وانقطاع  
الاتصال بهم. ومنذ حوالي الشهر تقريباً، تم جمع كافة الشبان المحتجزين في ساحة المدرسة  
وتم سحب بطاقاتهم الشخصية ووضعت أبواب حديد في كل طابق من المدرسة واحتُجز  
الجميع خلف هذه الأبواب لتتحول المدرسة بذلك إلى مركز اعتقال، ومنذ حوالي الأسبوعين  
تم سحب ٢٠ شاباً إلى الفروع الأمنية وقُطع الاتصال معهم نهائياً، وهناك أخبار عن قيام  
النظام بإعدامهم ميدانياً، حتى يوم الخميس ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، حيث تم ترحيل معظم  
من تبقى من المحتجزين إلى جهة مجهولة لم يُعرف مكانها حتى الآن.

\* يصدر تقرير مجلس محافظة حمص بالصيغة التي ورد بها.

إن مجلس محافظة حمص يطالب كلاً من المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان بتحمل مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية والقانونية بالضغط على النظام لبيان مصير كلِّ مَنْ خرج، والعمل على الإفراج عنهم جميعاً، وتُعلمهم بأننا نحمّلهم جميعاً مسؤولية سلامتهم.

(ختم) مجلس محافظة حمص،

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤

---